الجلسة الثانية والسبعون بعد المائة

- **التاريخ** : الثلاثاء 15 ربيع الثاني 1421 (18 / 07 / 2000)
- **الرئاسة** : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين .
- **التوقيت** : ساعة وربع ابتداء الساعة السادسة إلى الساعة السابعة وربع مساء .
- **جدول الأعمال** : تقديم السيد الوزير الأول لمشروع المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004.

❖❖❖

السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

أعلن بتوفيق من الله عن افتتاح هذه الجلسة التي يخصصها المجلس للاستماع إلى تقديم السيد الوزير الأول لمشروع المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004.

ويحق لمجلسنا قبل ذلك، والشعب المغربي يعيش في غمرة الاحتفالات الدينية التي شهدتها مختلف أرجاء المملكة بمناسبة الذكرى الأولى لوفاة فقيد الأمة العربية والإسلامية ورائد السلام والحرية، جلالة المغفورله الحسن الثاني طيب الله وأكرم مثواه، أن يستحضر في هذه اللحظات بكل خشوع وإجلال نضال ملك عظيم وجهاد قائد فذ، وهب حياته من أجل إسعاد شعبه وإعلاء مكانته بين الأمم والشعوب .

وسيظل مجلسنا الذي غمره الملك الراحل بوارف عطفه وأولاه من كريم عنايته ورعايته، مطوقا على الدوام بأمانة الوفاء لعهده والتمسك بعرش وارث سره، جلالة الملك محمد السادس، أدام الله نصره وأيده، مسترشدين في خطواتنا بسني توجيهاته، مجندين باستمرار للسير على قويم نهجه وبيضاء محجته، باذلين كل مانملكه من طاقات لنكون في مستوى ما يطمح إليه جلالته من نماء وازدهار لشعبه الوفي .

أدعو الحاضرين لقراءة الفاتحة على روح ملكنا الراحل، ضارعين إلى المولى جل شأنه أن يجزل له الثواب ويبوئه مكانة الشهداء الأبرار من النبيئين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا .

- الجميع وقوفا -

﴿بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، ملك يوم الدين، إياك نعبد وإياك نستعين، اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم، غير المغضوب عليهم، ولا الضالين . آمين﴾.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

السيد الرئيس :

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين،

لم يمض إلا أيام قلائل على حدث هام عرفه مجلس المستشارين، حدث إجراء القرعة لتجديد ثلث المجلس .

وإذا كان هذا الإجراء يدخل في النطاق العادي لتطبيق مقتضيات الدستور والقانون التنظيمي، فإنه رغم ذلك عكس مظهرا معبرا عن مدى تشبع هذا المجلس بالقيم الديمقراطية في أولى تجربة تعرفها المؤسسة التشريعية .

فباسمكم جميعا أتوجه بخالص الشكر والتقدير للسادة أعضاء المكتب على حرصهم الصادق والأكيد في أن تمر هذه العملية في جو من الشفافية المطلقة . كما أتوجه بنفس المشاعر للسادة رؤساء الفرق وممثليهم على تعاونهم البناء الذي مكن من إضفاء صورة وضاءة عن مجلسنا بالرغم من كل الحملات والادعاءات التي تستهدف مسيرته وتحاول عبثا - أقول عبثا - النيل من سمعته .

حضرات السادة والسيدات، أشكر باسم السيد الوزير الأول على مبادرته بتقديم الخطوط العريضة لمخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي سيكون، ولاشك، فرصة أخرى لمجلسنا لتعميق الحوار حول مختلف القضايا الوطنية والاجتماعية والاقتصادية، نأمل من ورائه الإسهام في بلورة مخطط تعود نتائجه بالخير والنماء على وطننا العزيز .

الكلمة للسيد الوزير الأول المحترم .

السيد عبد الرحمان اليوسفي الوزير الأول :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدتان والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أقدم لكم باسم حكومة صاحب الجلالة دام له النصر والتأييد، وطبقا للفصل 50 من دستور المملكة، مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة الخماسية 2000-2004، بعد أن وافق عليه مجلس النواب، وتدارسه قبل ذلك المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط طبقا للفصل 32 من الدستور .

ويأتي هذا المشروع ليجسد محتوى تصريح الحكومة الذي تشرفت بتقديمه أمامكم، وببسطه في شكل أهداف وسياسات وبرامج، وهو بذلك يشكل الإطار المرجعي لعمل الحكومة، لأنه يعطي لتعهداتها وانشغالاتها طابعا ملموسا في صيغة أهداف محددة ورقمية يتعين بلوغها على المدى المتوسط .

ويعد هذا المشروع أداة لتوضيح الرؤية لمختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ولإبراز أدوارهم في مسلسل الإصلاح والتغيير الذي تشهده بلادنا .

وهكذا عملت الحكومة، من خلال مشروع المخطط الذي بين أيديكم، على بلورة التوجيهات السامية المتضمنة في الرسالة الملكية التي وجهها إلينا صاحب الجلالة نصره الله بهذا الشأن، بحيث انصبت صياغة المخطط في إطار رؤية استراتيجية شاملة ومندمجة، تسعى على الخصوص، إلى رفع مستوى مؤشرات التنمية البشرية وتحقيق توزيع مجالي أفضل للنمو الاقتصادي .

السيد الرئيس المحترم،

إن التنمية التي يسعى المخطط إلى تحقيقها تهم جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، علما بأن هدفها الأسمى يكمن في تحسين ظروف عيش المواطنين . ولن يتأتى هذا إلا من خلال استفادة جميع الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية، وخاصة القروية منها، من حد أدنى من التنمية البشرية، من خلال العمل على الحد من ظاهرة الفقر والأمية والتهميش، والحفاظ على تلاحم المجتمع المغربي بكل مكوناته الاجتماعية والمجالية .

وبغية إرساء الظروف المواتية لإنجاز هذه الأهداف النبيلة يترتب تحقيق نسبة نمو قوية ومستديمة، قادرة على الحد من مشكل البطالة، وتقوية بنيات الاقتصاد، وإشراك مختلف مكونات المجتمع . وواضح أن كل ذلك رهين بمستوى الجهود المبذولة في مجال الاستثمار وفي تحسين مناخه، وعصرنة وتأهيل قطاعاتنا الإنتاجية .

ولاشك في أن حتمية تأهيل نسيجنا الإنتاجي تعود إلى شمولية وتسارع تحولات المحيط العالمي، مما يطرح تحديات جوهرية تتطلب من بلادنا مجهودات كبيرة لمواجهة المنافسة التي يفرزها هذا المناخ، وهو ما يستلزم توفير بنيات متينة تمكن من تحقيق مستوى تنافسي لائق، وتتيح لكل مكونات المجتمع وكافة مناطق البلاد، الاندماج بفعالية في مجتمع المعلومات والتكنولوجيا، ومواكبة التحولات المتسارعة التي تطبع التطور المعاصر .

السيد الرئيس المحترم،

السيدتان والسادة المستشارون المحترمون،

تندرج أهم التوجهات والأهداف والبرامج الواردة في هذا المشروع، ضمن استراتيجية تنموية شمولية بعيدة المدى، تهدف إلى بناء مشروع مجتمعي مبني على تعميق التوجه الديمقراطي، وتأهيل البلاد لتنفتح على التقدم الاقتصادي، وإرساء أسس التآزر والتضامن الاجتماعي بين مختلف مكوناته .

ومن هذا المنطلق، يسعى مشروع المخطط التاسع إلى الاستجابة لحاجيات السكان وتطلعاتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار لميزات المناخين الوطني والعالمي .

وإذا كانت الاستراتيجية المعتمدة تتسم بالطموح والإرادة، فإنها تراعي واقع الوضعية الراهنة والإكراهات التي يعرفها الاقتصاد الوطني، علما بأن رفع التحديات التي تواجهها البلاد يستلزم تعبئة شاملة لجميع مواردها المادية والبشرية .

إن أهداف مشروع المخطط التي تتمثل في بناء مجتمع متقدم اقتصاديا، ومتوازن اجتماعيا ومجاليا، تنطلق من مجموعة من الاختيارات والتوجهات التي تعتبر متكاملة فيما بينها .

فالتوجه نحو نقص المديونية الخارجية مثلا، لايمكن أن يتم دون تعبئة حقيقية لموارد البلاد وتدعيم جهودها المتناسقة من أجل توفير موارد ذاتية بديلة للتمويل .

كما أن رفع مؤشرات التنمية البشرية لايمكن أن يتم بالنسق المطلوب دون إعطاء أولوية حقيقية للعالم القروي، تبرز ملامحها من خلال رفع حجم التجهيزات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة، ومتطلبات أساسية من ماء وكهرباء إلى المستوى اللازم .

ومن هذا المنطلق، فإن المعركة التي يخوضها صاحب الجلالة - نصره الله وأيده - ومن ورائه حكومته، من أجل محو الفقر والإقصاء والتهميش تهدف أولا وقبل كل شيء إلى تصحيح فكرة المغرب النافع وغير النافع، والارتقاء بجميع المواطنين إلى درجة تجعلهم سواسية في المنافع والتضحيات .

ولاشك في أن تحقيق البرامج الطموحة المسطرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي في مشروع المخطط بهدف رفع أداء جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وفي مقدمتهم الإدارة يحتاج إلى إجراء عدد من الإصلاحات التي لا يمكن تطوير البلاد بدونها، سواء على النطاق التشريعي والقانوني أو التنظيمي والإداري .

وانطلاقا من هذه الاعتبارات، ومن الإكراهات الداخلية والخارجية التي تواجه البلاد، اعتمد مشروع المخطط 2000 - 2004 سياسة مندمجة ومتكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة للبلاد، ترتكز أساسا على ستة محاور يمكن تلخيصها في ما يلي :

أولا : تحسين الإطار المؤسساتي لحسن التدابير الملائم للتنمية، من خلال تحديث الإدارة، وتهيىء المناخ الملائم للاستثمار والمنافسة، وتدعيم دولة الحق والقانون، وتشجيع مساهمة جميع الفاعلين في إعداد القرارات، بما في ذلك الدولة والمؤسسات التابعة لها والقطاع الخاص والمجتمع المدني .

وتتشكل هذه الاستراتيجية من أربعة عناصر :

أ - تحديث الإدارة، بهدف الرفع من أدائها وملاءمة هيكلتها لمهمة تنفيذ القرارات وتتبعها وتقييمها، هذا مع إضفاء الشفافية والمصداقية اللتين تؤهلانها للاضطلاع بكافة المهام المنوطة بها. ولهذا الغرض ضمنت الحكومة مشروع المخطط عددا من البرامج تكتسي الأولوية، كإعادة تنظيم الهيكلة الإدارية، والانخراط الكامل في تطبيق اللامركزية، ومحاربة التعقيد والبطء الإداريين، وإقامة علاقات جديدة بين الإدارة والمواطن، وترشيد تدبير المال العام .

وتهدف التدابير المدرجة في المخطط أيضا إلى نشر وإرساء ثقافة المرفق العام داخل الإدارة تتماشى مع مبدإ المساواة في الحقوق والواجبات، وعلى رأسها الحق في الاستفادة من خدمة عمومية جيدة، كما تهدف إلى زرع عقلية حسن تدبير الموارد البشرية، من خلال عدد من الإصلاحات، في مقدمتها إرساء نظام الترقية على أساس المردودية والاستحقاق.

ب - تدعيم دولة الحق والقانون وإصلاح العدل وسيتم ذلك بمواصلة إصلاح وتخليق النظام القضائي والعمل على ملاءمة القوانين المغربية مع المواثيق الدولية في إطار احترام مقومات البلاد وقيمها الإسلامية السمحة، والاهتمام بقضايا الشباب والفئات الأكثر تعرضا للانحراف والجريمة عبر الحد من أسبابهما، وذلك على الخصوص بتحسين ظروف عيش الفئات الهشة ومحاربة التهميش.

ويهدف هذا التوجه إلى دعم حقوق الإنسان قانونيا في التشريع الوطني وتوضيح اختصاصات المؤسسات المعنية، كما يهدف إلى جعل النظام القضائي في مستوى الانفتاح والعولمة، مما يستلزم التوجه نحو قضاء منصف ومستقل ومختص .

ومن شأن هذا التوجه أن يكسب القضاء ثقة المتقاضين، بل وأن يسهم في تحسين المناخ الاقتصادي وتحفيز الاستثمارات الداخلية والخارجية، بصفته أداة لتأمين الفاعلين على أموالهم. وفي هذا الإطار،

ينص مشروع المخطط، على مواصلة تحديث القانون المغربي والسهر على تناسق القوانين وملاءمتها مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والعمل على تحسيس الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بمضامينها وبالمساطر القضائية لتطبيقها .

وعلى مستوى المشاريع المبرمجة، تجدر الإشارة إلى بناء ثلاث محاكم استئناف، وتسع عشرة محكمة ابتدائية، وثلاث محاكم تجارية، ومراكز للقضاة المقيمين .

جـ- إصلاح المؤسسات العمومية ، ويهدف مشروع المخطط إلى تحسين أداء هذه المؤسسات وترشيد تدبيرها وتسخيره لخدمة استراتيجية التنمية . كما يرمي إلى متابعة تحرير الخدمات الاحتكارية وتبسيط مسطرة التحويل إلى القطاع الخاص عند الحاجة .

د - تعميق اللامركزية وعدم التمركز، وينطلق هذا التوجه من ضرورة مراعاة دور الجماعة المحلية كأداة ومحرك للتنمية المحلية والجهوية ، ويتطلب هذا توضيح الأدوار على جميع المستويات، مع أخذ مبدإ القرب الجغرافي بعين الاعتبار ، وسيتم في هذا السياق مراجعة ميثاق النظام الجماعي بغية توسيع وتسهيل ممارسة اختصاصات الجماعات المحلية وتخفيف الوصاية عليها، وكذا الظهير الشريف المنظم لمجلس العمالات والأقاليم .

وقد أولى مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للامركزية وعدم التمركز عناية خاصة، حيث أكد على تنمية دور التخطيط الجهوي والمحلي من أجل تحسين التنسيق بين البرامج الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني وبين ما يعتزم كل المتدخلين إنجازه على المستوى المحلي، وتفعيل المجالس الجهوية من خلال إصدار القوانين التطبيقية لقانون الجهة، وإمدادها بالوسائل اللازمة لممارسة اختصاصاتها ، كما يدعو مشروع المخطط في هذا لممارسة اختصاصاتها ، كما يدعو مشروع المخطط في هذا الصدد، إلى اعتماد أسلوب الشراكة بواسطة إبرام عقود البرامج بين الدولة والجماعات المحلية، بصفة عامة .

ويدعم هذا التوجه كون الجهة ارتقت إلى مستوى جماعة محلية، وأن مجلسها يضطلع بدور هام في إطار التخطيط الجهوي وإعداد التراب .

ومن المعلوم أن نجاح اللامركزية يظل مرتبطا بعدم التمركز الإداري، لهذا ستتابع الحكومة عملية تدعيم هذا التوجه على المستوى الجهوي .

ثانيا : تثمين الموارد البشرية وإصلاح نظام التعليم والتكوين .

يعد هذا المحور اختيارا استراتيجيا للمخطط، لأن تأهيل العنصر البشري يشكل لبنة أساسية في استراتيجية التنمية المتبعة ، وهذا رهين بتأهيل نظام التربية والتكوين من أجل مسايرة التحولات المتسارعة التي يعرفها باستمرار مجال الفكر والثقافة والعلوم والتكنولوجيا .

وفي هذا المجال، يسعى مشروع مخطط التنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتوجهات، استنبطت مضامينها من محتوى الميثاق الوطني الذي أعدته اللجنة الوطنية الخاصة بالتربية والتكوين، ويستهدف هذا الميثاق نشر التعليم وربطه بالمحيط الاقتصادي، والتنظيم البيداغوجي، والرفع من جودة التربية والتكوين، وترشيد وعقلنة التسيير والتدبير .

وعلى مستوى الأهداف التي تبناها مشروع المخطط في هذا المجال، نورد أساسا إجبارية التعليم الأساسي ومجانيته، وتعميم التعليم الأولي بسنته الأولى في أفق 2004، وتخفيض سن التمدرس إلى 6 سنوات مع تعميمه في أفق 2002 - 2001، وتعميم التمدرس بالسلك الأول من التعليم الأساسي في أفق سنة 2002، وتعميم التعليم بالسلك الثاني الأساسي في أفق سنة 2008.

وبطبيعة الحال، تمتد الإستراتيجية إلى جميع مستويات نظام التربية والتكوين، حيث انصب الاهتمام على تطوير وتنمية التعليم الثانوي والتقني، وكذا التعليم العالي، دون إغفال الميادين التي لها صلة مباشرة به كالبحث العلمي والتقني والهندسة الوطنية .

ففي مجال البحث العلمي تهم التدابير الواردة في مشروع المخطط، إحداث، صندوق للبحث العلمي والتكنولوجي وإعادة تنظيم وتأطير هياكله ، وسيساعد إنعاش الهندسة الوطنية على مواجهة التحديات في مجال التنافسية واستيعاب التكنولوجيات الحديثة .

وتحظى محاربة الأمية بأهمية خاصة في مشروع المخطط ويتطلب تحقيق الأهداف في هذا المجال، تعبئة وإسهام المجتمع المدني

والجماعات المحلية في برنامج عمل موحد يستهدف أساسا المناطق التي تستفحل فيها الأمية . وفي هذا المجال، يهدف المخطط إلى تخفيض نسبة الأمية على الصعيد الوطني من 46٪ سنة 2000 إلى35٪ في أفق سنة 2004 .

ثالثا: التنمية القروية وتقليص الفوارق الجهوية، حيث يشكل هذا المحور أولوية أساسية لما له من وقع على الإعداد المتوازن للتراب الوطني، وضمان للتلاحم الاجتماعي، والمحافظة على الموارد الطبيعية .

ويرتكز مفهوم التنمية القروية على مبدإ إسهام جميع القطاعات من منطلق أن التنمية تشكل نتاج عمل شمولي طويل النفس، يندرج ضمن تصور مندمج لسياسات التنمية .

وتتجلى هذه الأولوية في المشاريع المبرمجة على مستوى عدة قطاعات ذات طابع إنتاجي وتجهيزي واجتماعي .

فعلى مستوى التجهيزات الأساسية، يهدف المخطط إلى رفع معدل استفادة السكان القرويين من الماء الصالح للشرب من 38٪ سنة 1999 إلى 62٪ سنة2004، ورفع معدل الساكنة القروية المستفيدة من الكهرباء من 39٪ سنة 1999 إلى سنة 2004، والكثافة الهاتفية بالوسط القروي إلى 6،2٪ سنة 2004 مقا بل 0،55٪ سنة 1998.

وبغية فك العزلة عن العالم القروي، يشتمل البرنامج الوطني للطرق ا لقروية على إنجاز 2.210 كيلومتر من الطرق سنويا خلال فترة المخطط .

وعلى مستوى القطاعات الاجتماعية، سيتم تعميم التمدرس بالعالم القروي في أفق سنة 2002، ورفع نسبة الولادة المحروسة من 20٪ سنة 1998إلى 30٪ سنة2004، وتقليص نسبة وفيات الأمهات عند الولادة إلى 7،2 في الألف سنة2004 عوض 3،1 سنة 1997، وتحسين مستوى التغطية بشبكة التجهيزات الصحية من 9.054 نسمة لكل مركز حاليا إلى 6.500 نسمة في نهاية المخطط، وتحسين التغطية بالتجهيزات الصحية الأساسية من17.755 نسمة لكل مركز يوجد به طيب سنة، 1998إلى15.000 سنة 2004.

وتظل تنمية العالم القروي مرتبطة بتنمية القطاع الفلاحي، لهذا ترمي الأهداف المسطرة لهذا القطاع خلال فترة المخطط الخماسي 2004 – 2000، إلى تحسين دخل الفلاحين عبر الرفع من الإنتاجية، وإدخال الأساليب العصرية، وتثمين الإنتاج الفلاحي، والزيادة في الإنتاج المحلي بغية ضمان الأمن الغذائي . وإن تمكين المنتجين في هذا القطاع من ولوج مجالات تحويل منتجاتهم والمسالك التسويقية لها في المحيط الاقتصادي الوطني والعالمي، وتنظيم أساليب وآليات التسويق، مع دعم تنافسية الإنتاج الوطني ليواكب متطلبات الأسواق الخارجية، سينعكس إيجابا على تطور النشاط الاقتصادي في الوسط القروي الذي سيعرف نموا متسارعا مرده أيضا إلى تطور مساحات الأراضي المسقية واستصلاح الأراضي البورية .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه تم وضع برنامج شمولي في مجال السقي، تهدف مشاريعه المقررة إلى توسيعه على مساحة 99.740 هكتار، القابلة للسقي والمشمولة بالسدود الموجودة، واقتصاد واستثمار مياه السقي، عن طريق استصلاح التجهيزات الكائنة بدوائر السقي الكبير والمتوسط والصغير التقليدي على مساحة 151.000 هكتار .

ويرتكز برنامج تحسين البنيات العقارية على صيانة واستصلاح الأراضي الفلاحية، على مساحة 72.000 هكتار، واستكمال أشغال ضم الأراضي على مساحة 98.000 هكتار، وانطلاق برنامج جديد على مساحة 100.000 هكتار .

ومن الواضح أن التنمية القروية تتطلب اعتماد مقاربة شمولية يعمل المخطط على إتاحتها، بحيث تتكامل فيه المبادرات القطاعية وتتضافر من خلاله جهود كل المتدخلين من أجل تلبية الحاجيات الأساسية للسكان القرويين، خاصة في إطار منظور شمولي بعيد الأمد.

رابعا : تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تلبية الحاجيات الأساسية وتوسيع الحماية الاجتماعية وتقليص التفاوت . وفي هذا المجال يرتكز برنامج العمل المسطر في المخطط على استراتيجية التنمية الاجتماعية المندمجة، التي صادقت عليها اللجنة الوزارية التي تشرفت برئاستها، ويسعى إلى تفعيلها من خلال البرامج والمشاريع المقررة، اعتمادا على التجربة التي أتاحها برنامج الأولويات الاجتماعية .

وهكذا يهدف المخطط إلى محاربة البطالة والفقر والفوارق

الاجتماعية والجهوية والأمية، خصوصا لدى النساء والشباب، والرفع من نسبة التمدرس بالمناطق القروية وفي وسط الفئات الاجتماعية الفقرة، والحد من الانقطاع المبكر عن الدراسة، وتوفير السكن الاجتماعي للفئات المحرومة، وفك العزلة عن المناطق النائية، وتحسين العلاجات الطبية الأساسية وتدعيم إدماج المرأة والشباب، ويشكل هذا المحور اختيارا استراتيجيا بهدف تأمين مسار مجتمعي تتقلص فيه الفوارق على مستوى الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية .

كما يهدف مشروع المخطط إلى تحسين مستوى المعيشة بحوالي 2،4٪سنويا في المتوسط خلال الخماسية المقبلة، مقابل نمو متوسط لم يتجاوز 1٪ سنويا خلال العشر سنوات الأخيرة. وسيساهم في تحقيق هذا الهدف المجهودات التي ستبذل لإنعاش التشغيل الذي يظل من أهم التحديات المطروحة .

ويتوقع مشروع المخطط، بناء على أهداف النمو الاقتصادي وتطور الاستثمار، أن ينخفض معدل البطالة من حوالي 14٪ في بداية المخطط إلى 12،5٪ في سنته النهائية، لينحدر إلى 9،3٪ في 2009، ثم إلى ٪ 7،3 سنة 2014، وذلك في ظل فرضية معدل للنمو يناهز ٪5 سنويا في المتوسط خلال هذه الفترة .

وتجدر الإشارة إلى أن المخطط يحدد مبلغا إجماليا للتكوين الإجمالي للرأسمال الثابت يناهز 560 مليار درهم، خلال الفترة 2004 - 2000، يشمل سائر العناصر الاقتصادية .

ومن هذا المنطلق، فإن من اللازم الإشارة إلى أن استحداث مناصب الشغل بواسطة الوظيفة العمومية أصبح محدودا باعتبار إمكانيات التمويل المتاحة بواسطة الموارد العادية للدولة، فضلا عن أنه من اللازم أن تتجه البلاد نحو إحداث مناصب الشغل المنتج، بدل تضخيم أعداد الموظفين بالإدارة العمومية، دون أن يكون لذلك انعكاس حقيقي وملموس على الناتج الاقتصادي للبلاد .

إن الارتباط العضوي بين معدل الاستثمار وتوسيع قاعدة الإنتاج والتشغيل يوضح بشكل قاطع ضرورة وعي الأطراف الاقتصادية المختلفة، أكثر من أي وقت مضى، بمعالجة إشكالية البطالة من منطلق وطني، يوسع المجهودات المبذولة من طرف الجميع من أجل إتاحة الفرصة للعاطلين، وفي مقدمتهم أصحاب الشهادات، من المساهمة في مسلسل التنمية الاقتصادية من خلال العمل المنتج .

وعلى مستوى الحكومة، سيتم في هذا السياق، وضع آليات مواكبة لدعم التكوين الاندماجي وتفعيل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وصندوق النهوض بتشغيل الشباب، ومبادرة التشغيل والتكوين التأهيلي، وبرنامج مساعدة التشغيل الذاتي . كما سيحظى كل من تحسين العلاقات المهنية وتحديث علاقات الشغل بعناية كبيرة تجسدها التدابير والإصلاحات التي ستتخذ في هذا الإطار، كإعادة هيكلة وتنشيط مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي وخاصة التعاونيات، واعتماد آليات التشغيل الذاتي والقروض الصغيرة، وتفعيل وكالة التنمية الاجتماعية .

وفي هذا الصدد، لا بأس من الإشارة إلى أن الإنعاش الوطني سيساهم بإحداث ما يناهز 48،8 مليون يوم عمل،أي ما يعادل 40.550 منصب شغل قار، طوال الفترة الممتدة من يوليوز 2000 إلى دجنبر 2004 .

وعلى مستوى محاربة الفقر، أقر مشروع المخطط مجموعة من البرامج المندمجة تعبرعن الإرادة الفعالة في تدعيم التضامن . وفي هذا الصدد ستتم تقوية الآليات المرتبطة بالموضوع، وبصفة خاصة تفعيل وكالة التنمية الاجتماعية وتعبئة موارد الزكاة في نطاق اللجنة التي أعلن عنها المغفور له، جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، في خطابه السامي بمناسبة ليلة القدر من شهر رمضان 1418 (يناير1998) . كما ستبذل الجهود لتنسيق مبادرات مختلف القطاعات الحكومية وغير الحكومية تفاديا للتضارب وتشتيت الجهود .

وعلى مستوى مؤشرات التنمية البشرية، سيتم توسيع التغطية الطبية إلى حوالي 30٪ من السكان في أفق سنة 2004، مقابل 15٪ حاليا، وتقليص وفيات الأطفال من 37 لكل ألف ولادة حية إلى 30 في نهاية المخطط، وذلك تماشيا مع التوجهات التي يتبناها المخطط والرامية إلى تعزيز البرامج الصحية والوقائية ومكافحة الأمراض، وخاصة الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل .

وتتمحور الإجراءات الرامية إلى إنعاش السكن الاجتماعي، حول تعبئة الأراضي الصالحة للبناء، ومحاربة المضاربة العقارية، وتكييف

وملاءمة نظام التمويل، وتدعيم تسهيل اقتناء السكن، وتشجيع بناء مساكن المأجورين، ومحاربة مدن الصفيح والسكن العشوائي، وإنعاش السكن المخصص للكراء .

وعلى مستوى برامج العمل الذي أقره المخطط، تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى الاعتمادات الهامة التي رصدت لكتابة الدولة في الإسكان، تم تخصيص غلاف يبلغ1800 مليون درهم من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لإنجاز11500 مسكنا، منها 9.235 مسكنا تخصص لإعادة إسكان قاطني دور الصفيح، بالإضافة إلى تجهيز 4.854 قطعة أرضية، منها2.088 لإعادة الإسكان، و600 قطعة مخصصة للأنشطة . وإضافة إلى ذلك، ستقوم المؤسسات التابعة لكتابة الدولة في الإسكان بإنجاز 132.370 قطعة أرضية مخصصة للأنشطة الاقتصادية .

وفي ما يتعلق بالمرأة التي تشكل نصف المجتمع، يهدف مشروع المخطط إلى إتاحة فرص أوسع أمامها، بتوفير خدمات الصحة والتكوين وتمكينها من ممارسة كافة حقوقها، والمساهمة الفعالة في الحركية الاقتصادية والاجتماعة والسياسية والثقافية التي تشهدها البلاد .

أما الشباب الذي يشكل مستقبل البلاد، فترتكز الاستراتيجية التي أقرها مشروع المخطط فيما يخصه على عدد من البرامج تتمحور حول محاربة البطالة وإنعاش تشغيل الشباب، وخاصة حاملي الشهادات، وتنمية بيئة تربوية اجتماعية قادرة على بعث ثقافة بناءة لديهم، بالإضافة إلى مساعدة وتأطير وتدعيم المنظمات والجمعيات العاملة في هذا المجال .

وبهدف تيسير إنعاش تشغيل الشباب، وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، ستتم تعبئة مجموعة من الوسائل، ومنها على الخوصص، تشجيع الهندسة الوطنية، والاستعمال الأمثل للرصيد العقاري، ورفع العوائق المتعلقة بضعف التمويل الذاتي، إضافة إلى خلق بنيات محلية لدعم مبادرات المقاولين الشباب، وخاصة من طرف الغرف المهنية والجماعات المحلية .

خامسا : تحقيق نمو اقتصادي قوي ومحدث لمناصب الشغل من خلال تأهيل الاقتصاد الوطني وتطوير الاستثمار .

ويكمن تأهيل الاقتصاد الوطني في تحسين محيطه العام الذي يتمثل في تطوير الإطار القانوني وجعل الجهاز القضائي يساير التحولات العميقة للاقتصاد، وتبسيط المساطر الإدارية، وتقوية البنيات التحتية، وملاءمة النظام الجبائي، والبحث عن أسواق جديدة، والمحافظة على مصداقية المغرب في الأسواق المالية العالمية .

وفي هذا الإطار، يهدف المخطط إلى تقليص المديونية، حيث سينتقل جاري الديون من 55٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1999 إلى حوالي33٪ سنة 2004.

وسيتحقق ذلك مع الحفاظ على التوازنات الأساسية للإقتصاد والتحكم، في التضخم، حيث لن يتجاوز المستوى العام للأسعار 2,5٪ كزيادة سنوية متوسطة .

كما ينص المخطط في ميدان التجهيزات الأساسية بغية تقوية البنيات التحتية الضرورية على عدة مشاريع . وتهم تكسية وتقوية ما يناهز2.260 كلم من الطرق، إضافة إلى 2.210 كلم من الطرق القروية، وإنجاز حوالي 100 كلم من الطرق السيارة سنويا . وسيتم إشراك القطاع الخاص لإنجاز واستغلال مشاريع طرقية عن طريق الامتياز . كما تهم هذه البرامج توسيع ميناء المحمدية، وصيانة مينائي الدار البيضاء والمحمدية، واستكمال بناء ميناء الداخلة، وتشييد ميناء يوجدور، وإنجاز 7 منشآت مائية كبرى، بالإضافة إلى أربعة سدود متوسطة وثمانية سدود صغرى، فضلا عن إتمام المشاريع الأخرى والبحث عن المياه الجوفية .

كما يعني هذا التأهيل عددا من الأجراءات والاقتراحات بغية الرفع من قدرة المقاولة الوطنية على المنافسة . وتتوقف تقوية مكانة المقاولة المغربية على إنعاش الاستثمار وتطوير آليات التمويل وتحسين سير السوق العقاري . كما تتوقف على مدى تمكنها من التكنولوجيات الحديثة وتوفرها على يد عاملة مؤهلة ذات إنتاجية ترفع من تنافسيتها .

وفي هذا النطاق، يسعى مشروع المخطط إلى استكمال الإطار التحفيزي، ومتابعة مراجعة النصوص القانونية والتنظيمية، وتفعيل ما صدر منها، ولاسيما المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك، وتبني المواصفات والملكية الصناعية، وتطبيق إصلاح مدونة الجمارك، وإصدار

مدونتي الشغل والتأمينات، وتدابير أخرى تهم تقوية المقاولة في مجالات التمويل والضمان والتكوين والاستشارة الهندسية .

كما يولي المخطط اهتماما بالغا للمقاولات الصغرى والمتوسطة، إذ سيتم إصدار ميثاق خاص بها، يحدد التزاماتها وبرامج الدولة المدعمة لها . كما سيتم وضع مرصد خاص بها، ودراسة إمكانية إحداث وكالة وطنية لإنعاشها .

ولقد أقر المخطط معدلا لنمو الناتج الداخلي الإجمالي يناهز5٪ سنويا في المتوسط، ويصل في نهاية المخطط إلى 6,4٪ عوض 2,2٪ كوتيرة نمو متوسطة خلال التسع سنوات الأخيرة . ويقتضي ذلك طبعا تحسنا ملموسا في معدلي الاستثمار والادخار، ليصلا على التوالي إلى 28٪ و 27,3٪ سنة 2004 مقابل 24,2٪ و 23,3٪ سنة 1999.

وتختلف وتيرة النمو الاقتصادي السنوي المرتقبة من قطاع لآخر، بحيث يتوقع أن ترتفع القيمة المضافة للقطاع الأولي بنسبة 3,4٪، بينما سيحقق القطاع الثانوي نموا بمعدل سنوي يقارب4,8٪ وسترتفع القيمة المضافة للقطاع الثالثي بأكثر من 5,5٪ خلال الفترة 2004 – 2000.

وهكذا سينمو قطاع الصناعة ب 4,6٪، وسيعرف قطاع البناء والأشغال العمومية تسارعا مهما حيث سينمو بمعدل سنوي يقدر ب 5,7٪. وبالموازاة مع ذلك سينمو قطاعا الطاقة والمعادن على التوالي ب 6,2٪ و2,2٪ سنويا .

وستصل نسبة نمو الخدمات التسويقية إلى 8,7٪، حيث سيبلغ نمو قطاع النقل والمواصلات ٪ 12، ونمو قطاعي التجارة والخدمات على التوالي 7,2٪ و 8,4٪ تبعا لانتعاش القطاعات الإنتاجية والانطلاقة المرتقبة للقطاع السياحي .

وترمي الاستراتيجية المقررة في القطاع السياحي إلى خلق الظروف الملائمة للاستجابة للمتطلبات المستقبلية للسياحة من خلال توفير المناطق السياحية الملائمة وتشجيع إنشاء مقاولات سياحية ذات تنافسية عالمية . ويسعى مشروع المخطط إلى تحسين ظروف الاستقبال وتدعيم الجهود الإنعاشية حسب المنتوج والمنطقة، وإلى تحسين العرض من خلال تقليص تكاليف الإنتاج .

ويهدف مشروع المخطط إلى استقبال 4 ملايين سائح أجنبي، وتحقيق 29 مليار درهم كمداخيل في أفق 2004، وإحداث 204 ألف منصف شغل مباشر وغير مباشر خلال فترة المخطط . ويتطلب هذا توفير 30 ألف سرير إضافي موزعة بشكل عقلاني حسب الجهات والمستويات، حيث سيتم إحداث ثلاثة أقطاب سياحية بكل من تاغزوت بأكادير، والسعيدية ورأس الماء بوجدة، وخميس الساحل بالعرائش .

وتيسيرا لنهضة القطاع السياحي، ستبذل كافة الجهود من أجل تنويع المنتوج السياحي من خلال الاهتمام بالسياحة الجبلية، والصحراوية، والثقافية، مع تشجيع السياحة الداخلية.

ويعد الصيد البحري قطاعا محوريا في استراتيجية التنمية، وذلك لتمكين بلادنا من استدراك التأخر الناتج عن عدم استغلال ثرواتنا البحرية . وهكذا يهدف مشروع المخطط أساسا إلى الحفاظ على الثروات السمكية من خلال ترسيخ مفهوم الصيد المستديم والمسؤول والاستغلال العقلاني، مع تحديث وعصرنة الأسطول المغربي وتكثيف الأبحاث العلمية والتكوين البحري .

وإذا كان لعدم تجديد اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي أثر سلبي على الميزانية العامة للدولة، فإن ديناميكية الإنتاج والتصدير المتوقعة والناتجة عن حماية الثروات السمكية وتأهيل القطاع، ستكون لها نتائج مباشرة وغير مباشرة في خلق فرص الشغل وإنعاش الصادرات والزيادة في مداخيل الدولة .

وتمشيا مع هذه التوجهات، أقر مشروع المخطط مجموعة من الأهداف تتمثل أساسا في مايلي :

– تحقيق نسبة لنمو القطاع تبلغ 11٪ في المتوسط السنوي .

– تحقيق استثمار يصل إلى 7،6 مليار درهم، منها 5،1 للقطاع الخاص، والباقي يضطلع به القطاع العام وشبه العام، بما في ذلك المشاريع التكميلية .

وفي قطاع تكنولوجيا الاتصال، وتماشيا مع الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم، عمل المغرب على مواكبة هذه الثورة من خلال تحديث وتحرير هذا القطاع . وفي هذا الإطار يسعى مشروع المخطط إلى إصلاح المؤسسات العاملة بهذا القطاع وإنشاء مؤسسات جديدة

بغية تحسين أدائه في إطار تنافسي مع إشراك الخواص في عملية الدفع بهذا القطاع الواعد .

وهكذا، وبالإضافة إلى مجموعة من الدراسات المزمع القيام بها والتحسينات اللازمة لملاءمة الإطار القانوني للتجارة الإلكترونية، ستقوم الشركات العاملة في القطاع بتمديد الشبكة الوطنية الثابتة للمواصلات السلكية واللاسلكية، وتمديد شبكة الهاتف النقال وتقوية الربط القروي ووضع شبكة وطنية ذات صبيب عال .

وتفاديا للإطناب، سأقتصر على القول بأن مجموع القطاعات الأخرى ستنهج سياسات تنموية متكاملة وتساهم ضمن مشروع المخطط في إنجاز برامج عمل تصب كلها في اتجاه الأهداف الكبرى لاستراتيجية التنمية المعتمدة .

سادسا : إعداد التراب الوطني وتنظيم النسيج العمراني: وتهدف هذه السياسة إلى وضع تصور شمولي للتراب الوطني على المدى البعيد، وإلى توفير وسائل تأهيل المجال وتدبيره بطريقة عقلانية . ويهدف مشروع المخطط في مجال إعداد التراب الوطني إلى إرساء إطار للتشاور والتوافق بين مختلف المتدخلين . ويرتكز هذا التشاور على دراسات استشرافية تأخذ بعين الاعتبار الإكراهات الطبيعية، ومتطلبات التنمية المستديمة، وتحدد معالمه ضمن ميثاق لإعداد التراب الوطني .

ويتوخى من ذلك على الخصوص، التخفيف من التفاوتات الجهوية في إطار سياسة تضامنية للتنمية الجهوية، والتحكم في المشهد العمراني للبلاد عن طريق معالجة إشكالية التمدن السريع والمساعدة على إرساء ظروف تنمية قروية مندمجة .

وتهدف هذه السياسة أيضا إلى التوفيق بين الطموحات المستقبلية لإعادة توازن التنمية في بعدها المجالي والإكراهات المرتبطة بمتطلبات التنافسية، حيث سيتم تحديد أدوات ومناهج للعمل كفيلة في آن واحد، بتحقيق تأهيل مجالي متوازن ومتناسق، وبالدفع بالمشهد العام للبلاد إلى مسار تتحول فيه الاتجاهات الثقيلة لصالح نمو قوي ومستديم .

وهكذا ينص مشروع المخطط على توفير شروط حماية المحيط البيئي من عوامل الاختلال والتلوث، ومقاومة اندثار الموارد، وتردي ظروف عيش السكان، وذلك من خلال تحسين البيئة الحضرية في إطار يتميز بالشراكة بين مختلف الفاعلين، وحماية الموارد الطبيعية، ولاسيما المائية منها، من مختلف أشكال التلوث، والحفاظ على التنوع البيولوجي .

كما ستواصل برامج التربية والإعلام الرامية إلى إرساء وترسيخ وعي بيئي وأخلاقي، من خلال إدماج الجانب البيئي في المناهج المدرسية للتعليم الأساسي والثانوي، وتقوية قدرات مختلف المتدخلين لإدماج الجوانب الخاصة بالبيئة والتنمية المستديمة في برامجهم، والأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية والجهوية والمحلية .

السيد الرئيس،

السيدتان والسادة المستشارون المحترمون،

تلكم كانت بعض المعطيات حول مضمون مشروع المخطط التي لا تعدو أن تكون نظرة مختصرة، علما بأن الحكومة ستكون رهن إشارتكم لتقديم كل الشروحات والتوضيحات المطلوبة خلال تدارسكم لمختلف القطاعات والمواضيع . ولنا الأمل الكبير في أن تكون هذه المحطة التي وصل إليها مسلسل إعداد ودراسة مشروع المخطط فرصة لإغناء الحوار وتفعيل التشاور حول اختياراتنا التنموية .

وبالفعل، فإن هذا المشروع الذي تعرضه عليكم الحكومة اليوم، هو نتيجة لمسلسل شاركت في إعداده الإدارات والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجماعات المحلية في إطار لجن قطاعية وموضوعاتية، وطنية وجهوية ومحلية. وقد وفر مسلسل إعداد هذا المخطط إطارا متميزا للتشاور والحوار حول مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

ولا يفوتني في الختام، الإشارة إلى أنه بعد مصادقة مجلسكم على مشروع المخطط، سيتم استكمال توطين المشاريع التي يتضمنها، وسترتب حسب القطاعات وحسب كل جهة من الجهات الستة عشر، وذلك حتى يتسنى إخبار المجالس الجهوية المعنية التي ستنكب بجانب الأطراف الأخرى، أي ممثلي الإدارة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية الموجودة في تراب الجهة، وعناصر من المجتمع المدني، في إطار لجن جهوية، على استكمال تحضير المخططات الجهوية التي وافيناكم بمعطيات عنها، قصد الاستئناس .

وتتلخص مهمة هذه اللجن في إدماج وتنسيق برامج الإدارية

والمؤسسات العمومية مع برامج الجماعات المحلية لبلورة مخططات جهوية متكاملة وشمولية ستعرض بدورها على المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط قصد المصادقة عليها، والتأكد من تناسقها مع المخطط الوطني .

وأملنا كبير في أن يفوز مشروع المخطط بموافقتكم، هذا المخطط الذي تريده حكومة صاحب الجلالة، نصره الله، محطة متميزة في تاريخ التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد .

وفقنا الله لما فيه خير هذا البلد الأمين، وجعلنا عند حسن ظن صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

السيد الرئيس :

أشكر باسمكم السيد الوزير الأول على عرضه القيم حول المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأمل أن تتضافر جهود الجميع، حكومة ومجلسنا للانكباب على دراسة هذا المخطط، سواء على مستوى اللجان أو الجلسات العامة، سيما ونحن مطوقون بأداء رسالتنا داخل هذا المجلس على أكمل وجه، وبمواصلة تحمل مسؤولياتنا الوطنية إلى غاية حلول الدورة القادمة بحول الله .

ولاتفوتني الفرصة، قبل رفع الجلسة، في هذه الكلمة الموجزة، أن أذكر بما نحن مقبلون عليه من أعمال، حيث ستكون لنا جلسة عمومية يوم الخميس المقبل على الساعة الثالثة بعد الزوال للمصادقة على سبعة نصوصا جاهزة .

كما أتوجه بالنداء إلى السادة رؤساء اللجان ومكونات هذا المجلس بصفة عامة للانكباب بالدرس على ماتبقى من مشاريع ومقترحات، وأخص بالذكر مدونة الشغل التي تستدعي منا بذل جهود مضاعفة للتغلب على المشاكل العالقة وإنهاء دراستها في ظروف طيبة .

كما لاتفوتني هذه المناسبة أيضا للتذكير بأهمية النتائج التي اسفرت عنها جهود لجنة الملاءمة بين النظامين الداخليين لمجلس النواب ومجلس المستشارين، من نتائج طيبة، والتي من شأن إقرارها خلال هذه الدورة أن ييسر أعمالنا ويرفع من مستوى مردوديتنا في نطاق حسن تدبير الزمن وعقلنة المناقشات ورفع مستواها تطلعا لممارسة أرقى منجزات أكثر، كما قال صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله .

فلنمض على بركة الله والسلام عليكم ورحمة الله .

رفعت الجلسة .